الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي

Arab agriculture and the challenges of food security

د. خلف الله فهيمة
جامعة قالمة / الجزائر
Email : khalfa.eco@gmail.com

Received: 05/02/2017 *Accepted: 24/03/2017* *Published: 03/09/2017*

ملخص:
تعتمد معظم الدول العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة و بالتالي تمويل برامج التنمية، ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فان تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

Abstract:

Most Arab countries depend on the agricultural sector to provide food products and create job opportunities for large segments of the population, in addition to its contribution to the provision of hard currency and thus financing development programs. The agricultural sector is hindering development in other sectors. A prominent place in the Arab development trends, especially after the growing population and increased demand for food commodities

تمهيد:

تعاني الدول النامية من عجز في غذائها يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي على الغذاء وذلك نتيجة العديد من المعوقات والمشكلات. إن الاقتصاد العربي يعاني بشكل عام من انكشافه على العالم الخارجي، ومشكلة الغذاء من مؤشرات هذا الانكشاف إذ انه يعاني من فجوة غذائية حادة حتى صار استيراد الغذاء يستنزف الدخل القومي بفعل ما يعانيه القطاع الزراعي من تواضع نسب مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، فالأمن الغذائي يعتبر احد أهم القضايا الأساسية في البلدان العربية التي تتسم بالحساسية حيث أن مشكلة الغذاء تمثل وسيلة ضغط خطيرة على الدول النامية.

المحور الأول: الوضع الغذائي العربي:

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل نلعب دورا مهما في عملية التوسع الإنتاجي. فالإنتاج الغذائي يعتمد إلى حد كبير على الظروف الطبيعية، إلا أن الدول العربية تعاني من عجز كبير في معظم السلع الغذائية في الوقت الذي تمتلك فيه كافة مقومات الاكتفاء الذاتي، إذ تمتلك ما يقارب 198 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، كما تعد العمالة في القطاع الزراعي بنحو 31 مليون عامل بما يمثل 36 % من إجمالي القوى العاملة العربية بالإضافة إلى الموارد المائية والسمكية المتوفرة، فتمتلك الدول العربية سواحل بحرية يبلغ طولها 28 ألف كلم ورصيف قاري تبلغ مساحته حوالي 600 كلم2 [1] ، بالإضافة إلى ثروة حيوانية هائلة.تقدر كمية المواد الغذائية المتاحة لاستهلاك سكان الدول العربية البالغ عددهم حوالي 272 مليون نسمة سنة 1999 [2]بنحو 196 مليون طن[3] من المنتجات الغذائية المختلفة منها نحو 37 مليون طن منتجات حيوانية. ويستخدم من هذه الكميات نحو 24 مليون طن في صورة علف[4]، أي أن الكميات المتاحة للاستهلاك تقدر بنحو 172 مليون طن من المنتجات الغذائية المختلفة بمتوسط 633 كلغ للفرد سنويا. حيث يحصل الفرد العربي على نصف ما يحصل عليه الفرد الأوروبي والأمريكي من البروتينات والدهون الحيوانية، وهو ما يشير إلى نقص الغذاء العربي في مصادر البروتين الحيواني وإلى أهمية الإنتاج الحيواني في الأمن الغذائي العربي.

و يمكن كذلك بيان أهمية الإنتاج الحيواني في الأمن الغذائي العربي من استعراض فاتورة استيراد المواد الغذائية للمنطقة العربية في عام 1999 بنحو 17.471 مليار دولار أمريكي منها 4.761 مليار دولار منتجات حيوانية (لحوم، بيض، أسماك، ألبان ومشتقاتها) تمثل نسبة 27.3 % من جملة قيمة الواردات الغذائية للمنطقة العربية.

أولا: العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء

يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي العربي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي، حيث اتجه طموح معظم الدول النامية منذ الاستقلال لتحقيق التنمية نحو التصنيع باعتباره مرادفا للتقدم، ما نتج عنه إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية.

1- **العوامل الديموغرافية:** شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الانتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أدت الهجرة الريفية إلى المدن الى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة.

2- **العوامل الطبيعية**: رغم الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تحظى بها الدول العربية من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي 197 هكتار، إلا أنها لم تفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيها من إنتاج أراضيها. فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة الجوفية[5] مما عمق مشكلة الغذاء. بالاضافة الى ندرة الموارد الطبيعية أصلا، فان للتصحر والجفاف والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الانسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء في الدول العربية[6].

3- اتجه طموح الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية، الى التصنيع باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم، وقد تركزت النسبة من الاستثمارات في القطاعات الاخرى على حساب القطاع الزراعي، باعتباره قطاعا غبر مولد للنمو. مما ادى الى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الفلاحة[7].

ثانيا: أبعاد الأزمة الغذائية:

تطورت الازمة الغذائية في الدول العربية تبعا لمعدلات نمو الانتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية، حيث أن أزمة الغذاء في المنطقة قد وصلت الى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي الى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجيات مواطني الدول العربية من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها.

الفجوة الغذائية العربية:

تتصف الفجوة الغذائية العربية بالتذبذب من سنة إلى أخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وأصبح تمويل استيراد الغذاء يستنزف جزءا لا يستهان به من الدخل العربي.

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية، وتعتبر الحبوب وخاصة القمح من اهم السلع الغذائية المستوردة، اذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 50% من الواردات الغذائية وهو ما يعادل ما قيمته حوالي 6 مليارات دولار سنة 1999.كما تستورد الدول العربية ثلثي احتياجاتها من السكر وأكثر من نصف احتياجاتها من الزيوت وحوالي ثلث المتطلبات من اللبن والبقوليات. وتبلغ مسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه حوالي 100% وترتفع هذه لتسمح بإنتاج فائض للتصدير بالنسبة للأسماك.

جدول رقم 1: تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسية. (بالمليون دولار).

البيان	1990	1995	1996	1997	1998	1999	الاكتفاء الذاتي 1999 (%)
الإجمالي	11.7	11.524	13.26	12.643	13.432	11.888	
الحبوب والدقيق	5.552	5.942	6.733	6.148	5.943	5.861	50.1
القمح	2.383	2.87	3.842	2.0853	3.201	2.625	49.2
الشعير	706	745	908	1.114	647	889	33.5
الأرز	847	936	792	1.045	999	974	77.2
الذرة الشامية	699	797	1.125	1.009	1.047	1.347	37
البطاطا	22	87	45	57	85	112	99.9
السكر المكرر	1.911	1.190	1.636	1.644	1.44	1.323	33.9
بقوليات	188	360	349	1.644	1.44	1.323	33.9
الزيوت والشحوم	1.128	1.554	1.35	928	1.69	1.002	44.7
الخضر	203	120	268	201	1.35	150	98.6
الفواكه	182	20	262	153	475	154	98.4
اللحوم	1.192	978	1.462	1.538	1.58	1.577	84.3
اللبن السائل	2.036	2.82	1972	2.05	2.298	2.058	72.5
البيض	86	81	40	36	39	46	96.3
السمك	436	890	857	306	441	666	107.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/أيلول 2001، ص 281.

فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا، وإنما يتعداه إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محليا أو دوليا.

وهنا ينبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بالوضع:

- ان التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية يعكس اهمية السلع الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها او التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة الا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.
- طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات متعددة الجنسية، وما تمتلكه هذه القوى من امكانية التأثير في هذه الاسواق والتحكم في اسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط من هذه الاطراف المهيمنة.

- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الاسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي.

الجدول رقم 2: العجز الغذائي في بعض المناطق في العام 2010.

العجز	الطلب	الإنتاج	الأقاليم الفرعية
27804	77654	49850	الاتحاد المغاربي
16027	88081	72045	شمال شرق افريقيا
42054	41811	17754	شبه الجزيرة العربية
20064	56729	26665	غرب اسيا
21834	878935	157101	اسيا الوسطى
(الفائض) 4955	102515	107470	تركيا
99883	545723	440885	اجمالي 2010
64936	364595	299659	اجمالي 1995

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2010.

المحور الثاني: تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي العربي.

أولا: تطور السياسات الزراعية العربية:

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الاهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي، وبذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي. وقد مرت هذه السياسات في تطورها بمراحل مختلفة، ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي. اذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد. وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الارض والقضاء على استغلال الحيازات الكبيرة. أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي الى القضاء على التدخلات من طرف الادارة واعتبارها ضارة بوجه عام، وتعمل بالتالي على نزع كل اشكال الرقابة على الاسعار. وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الليبرالية. ونتيجة لضعف الاداء الزراعي والتكلفة الباهضة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم اتباع سياسات موجهة نحو السوق. وتم تنفيذ سياسات واصلاحات زراعية متدرجة الى ان شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الاقطار العربية. حيث اتسمت الاصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاما ليبراليا بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع اهداف الاصلاح الزراعي، وتتميز الاصلاحات الليبرالية عن الاشتراكية بانها لا تمارس نزع الملكية. وقد طبقت هذه الاصلاحات في كل من السعودية، الاردن، المغرب وتونس.[8]

ثانيا: أسباب فشل السياسات الزراعية:

لم تنجح سياسات الاصلاح الزراعية لضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين. ولعدم العناية بمعايير الجودة وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية. ولنقص المختصين في التسويق الزراعي اضافة الى عدة اسباب اهمها:

1- **ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:** تبين المؤشرات ان الاصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي او الليبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة، فلم تزد الا بحوالي 0.2% سنويا. أما على مستوى الطلب على الغذاء فقد بلغ في السبعينات 4.6 % مقابل نمو الانتاج ب 1.8 % أما في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات فقد بلغ الطلب 6 % مقابل 2.5 % للانتاج[9]. ويرجع ذلك للعوامل التالية:

2- **سوء ادارة القطاع الزراعي:** عدم وجود اساس تنظيمي سليم بحكم مشروعات التنمية الزراعية وخاصة اساليب ادارتها ومستوى كفاءتها تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب اهداف السياسات الزراعية. ولهذا فان كفاءة المشاريع الزراعية تتوقف على حسن الاداء الاداري حيث عانت الدول العربية التي طبقت اصلاحات اشتراكية من مشاكل ادارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية.

3- اعطاء الاولوية للاهداف السياسية: يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية الى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية.

4- **فشل سياسات البحث والارشاد الزراعي في تحقيق اهدافها:** بذلت جهود لا يستهان بها في هذا المضمار واسست معاهد مختصة في البحث الزراعي، الا انها لم تصل الى تحقيق اهدافها المرجوة و ذلك نتيجة لـ:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الارشاد الزراعي وهيآت البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية وتدني انتاجية النشاط البحثي، اذ ان حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في البلدان النامية تصل الى 0.5 % من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واخيارها على اسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا اساسيا في عدم استقرار الارشاد الزراعي.

5- **ضآلة الاستثمارات في المجال الزراعي:** فحصة القطاع الزراعي العربي من اجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الاقراض الزراعي عن القيام بواجباتها فالزراعة الحديثة، لكي تحقق انتاجية عالية فانها تحتاج الى استثمارات رأسمالية.

ثالثا: سبل ضمان الأمن الغذائي العربي.

و تتمثل سبل ضمان الأمن الغذائي العربي في:[10]

– تصحيح توزيع الناتج القومي العربي لصالح الفلاحين فقطاع التجارة و النقل يستحوذان على حصص ضخمة منه.

– زيادة الانتاج الزراعي كما و كيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية خاصة مع الزيادة الهائلة في عدد السكان.

- ترشيد استخدام الموارد المائية و استغلال المخرون الاجمالي للمياه الجوفية المقدرة بأكثر من 14 ألف مليار متر مكعب زيادة على حسن تخزين مياه الامطار السنوية عن طريق السدود و ذلك من أجل زيادة الزراعة المسقية.

– تعزيز التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي لتحقيق الامن الغذائي، فنحن نعيش توزيع غير متكافئ للموارد الزراعية العربية و التكامل يساعد على حسن استغلالها و الاستفادة منها.

– تدعيم السياسة السعرية باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية البالغة الاهمية، لكنها في الدول العربية لا تستغل في تسريع التنمية، فالاسعار التي تتشكل في الاسواق العربية للسلع الزراعية لا تخضع لأية استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

– تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي و التوسع في المكننة الزراعية و تبني أساليب الري الحديثة، و تصنيع وسائل الانتاج الزراعي ذلك أن الدول العربية تعمل بالاساس على استيراد وسائل الانتاج.

– الضمان الاجتماعي و الصحي للفلاحين و الضمان ضد الجفاف و الكوارث الطبيعية فالزراعة العربية تعتمد في معظمها على الامطار التي لاتنتظم في هطولهاو تمر حالات جفاف تهدد المحصول الزراعي و الفلاح معا.

خاتمة:

على البلاد العربية وهي لديها أراضي صالحة للزراعة هنا وهناك الالتفات إلى زراعة القمح والحبوب في بلادهم بحيث يؤمنون غذاء الناس، وأن يحرروا أنفسهم من الاعتماد على استيراد الغذاء، وأن ينتجوا احتياجاتهم بأنفسهم في بلادهم بالتضامن المتبادل ومشاركة بعضهم البعض. وكثيرا ما تكلمنا عن التأمين الغذائي، والتضامن العربي، والاكتفاء الذاتي، وينذرنا القحط والجفاف بالمزيد من انعدام الامن الغذائي لذلك على الدول العربية الاهتمام بالتكامل الزراعي و الاستفادة من مواردها الزراعية المتوفرة و استغلالها الاستغلال الامثل.

المراجع والإحالات:

[1]. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، سنة 2000، ص 99.
2. المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد (20)، الخرطوم، ديسمبر 1999.
3. لكميات المتاحة للاستهلاك عبارة عن محصلة كل من الانتاج المحلي والواردات والصادرات لكافة الاستخدامات النهائية سواءا الغذائية العلفية او الصناعية وذلك بافتراض ثبات المخزون.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: أوضاع الامن الغذائي العربي لعام 1999، الخرطوم يوليو 2000.
5. منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 13.

6. محمد المختار ولد مليل، "جامعة الدول العربية والتجمعات الاقليمية العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، أغسطس/ آب 2002، ص 172.
7. عبد القادر الطرابلسي، "مشكلة الغذاء في الوطن العربي، في دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص 348.
8. منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"،سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2001، ص.ص 91-135.

9. محمود علايلة وآخرون، "الامن الغذائي العربي، ضمن الآمن الغذائي العربي، منتدى الفكر العربي، عمان 1986.
10. عبد القادر رزيق المخادمي، " الأزمة الغذائية العالمية- تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي-"،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2009، ص142.